الرياض

وزارة الشؤون الاجتماعية والخيرية والأوقاف

حمد بن عبدالله اللحيدان

لقد خلق الله البشر وجعل حياتهم تتم بصورة تكاملية فكل منهم له دور محدد في هذه الحياة، فكل ميسر لما خلق له، فهناك الغني وهناك الفقير وهناك جمع كبير بينهما، والفقر له عوامل ومسببات قد يتغلب البعض عليها ويشق طريقه في الحياة ويتمكن من الخروج منها عن طريق الجد والاجتهاد وقد يعجز البعض عن ذلك لأسباب تتعلق به أو لأسباب خارجة عن إرادته، وعلى العموم فإن الفقر ثغرة توجد في كل المجتمعات البشرية. على أن المجتمع المسلم يفترض أن يكون الفقر فيه أقل من المجتمعات البشرية الأخرى، لأن الإسلام أوجد من الطرق والوسائل الكفيلة بالقضاء على الفقر أو الحد منه بصورة جيدة فالركن الثالث من أركان الإسلام وهو الزكاة التي تجب على كل مسلم يملك ما تجب فيه الزكاة والتي لو تم إخراجها بصورة منهجية وصحيحة لقضت وحدها على نسبة كبيرة من العوز والفقر في كل بلاد المسلمين ليس هذا فحسب بل أن هناك كثيراً من الأمور التي سنّها الإسلام ودعا إليها في سبيل تقوية روح التعاون والصلة بين المسلمين فهناك زكاة الفطر والصدقات والكفارات والحث على صلة الرحم والإنفاق في سبيل الله، فالأمة كالجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر. وعلى العموم فإن الفقر يوجد في كل مجتمع من المجتمعات بنسب متفاوتة ولسنا استثناء من تلك القاعدة.

ومن ناحية أخرى فإن التعامل مع الفقر يحتاج إلى إعداد دراسات ميدانية وإحصائية ومعايير تصنيفية ناهيك عن دراسة ميدانية للأسباب التي ترتب عليها مثل ذلك الوضع لتلك الفئة من الناس وذلك حتى يمكن معالجة الموضوع بصورة منهجية ووفق رؤية علمية تحدد الداء قبل إعطاء الدواء.

وحيث أن أهل الخير في هذا البلد الطيب المعطاء من حاكم ومحكوم لهم سماتهم وبصماتهم الخاصة في البذل والعطاء وحب الخير والذي حثهم عليه دينهم الحنيف وأخلاقهم العربية الأصلية لذلك فإن توجيه العمل الخيري بصورة رئيسية لمكافحة الفقر في الداخل بصورة أكثر منهجية مما هو قائم حالياً يحسن أن يكون من أبرز الاهتمامات وما زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني - حفظه الله - إلى بعض مساكن الفقراء وأمره بإنشاء صندوق خاص لمساعدة الفقراء وحثه الجهات المعنية المختلفة للاهتمام بهذا الموضوع إلا إشارة إلى ذلك التوجيه.

إن العمل الخيري في الخارج مطلوب ومرغوب وله مميزاته ومحاسنه إلا أن ذلك العمل يحسن أن يأتي في المقام الثاني بعد مساعدة من يحتاج إلى العمل الخيري في الداخل تطبيقاً للقول المأثور "الأقربون أولى بالمعروف" خصوصاً أن العمل الخيري في الخارج وتبعاً للمستجدات المالية يحسن أن يقيم وتعاد دراسته وضوابطه بحيث يتم بصورة مدروسة وتقوم عليه جهات علمية وقانونية وبحثية ورقابية مؤهلة بدلاً من الوضع حالياً والذي يعتمد في بعض أموره على الاجتهاد الفردي مما يمكن الأعداء من استغلال بعض ثغراته وملابساته وإن كانت نادرة وقليلة وغير محسوبة للتهجم على الإسلام وحاضرته المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً واتهامهم بالإرهاب ودعمه. إن العمل الخيري الإغاثي والإنساني يجب أن يستمر ولكن وفق رؤية أكثر نضجاً وفهماً واستعداداً من ذي قبل تأخذ بعين الاعتبار إعداد وتأهيل من يقوم بذلك العمل وجعله أكثر إدراكاً بالظروف المحيطة.

وعلى العموم فإن العمل الخيري والاجتماعي في المملكة ترعاه وتسانده حكومتنا الرشيدة من خلال عدد من الجهات الحكومية والخاصة ولعل من أهم تلك الجهات:

-1وزارة العمل والشؤون الاجتماعية:

حيث تقوم تلك الوزارة ممثلة بوكالتها للشؤون الاجتماعية بعدد كبير من الفعاليات التي تغطي طيفاً واسعاً من الشرائح الاجتماعية من أهمها شريحة الفقراء ولعل من أهم الخدمات التي تقدمها تلك الوزارة من خلال وكالتها للشؤون الاجتماعية الخدمات الاجتماعية مثل خدمات الرعاية الاجتماعية والتي تتمثل في المراكز ودور الأيتام والأحداث والمسنين العاجزين والمعوقين وكذلك في مجال صرف الإعانات المالية للمحتاجين إليها خارج المؤسسات الاجتماعية بالإضافة إلى الجهود المبذولة في مكافحة التسول ورعاية الأسر ودعم تماسكها ولعل من أهم المؤسسات التابعة لها ما يلي:

-1دور الحضانة الاجتماعية.

-2دور التربية الاجتماعية.

-3مؤسسات رعاية الأطفال المشلولين.

-4دور التوجيه الاجتماعي.

-5مراكز التأهيل الشامل.

-6دور الملاحظة الاجتماعية.

-7مراكز الرعاية النهارية للفئات الخاصة من الأطفال المعاقين.

-8بالإضافة إلى عدد من البرامج والفعاليات التي تعنى بالتنمية الاجتماعية مثل الجمعيات التعاونية المختلفة وغيرها من الأنشطة الهامة التي لا يتسع المقام لذكرها.

-2وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد والتي توجد بها وكالة خاصة بالأوقاف ومن المعروف أن الأوقاف تعتبر من أهم المصادر الخيرية ولذلك فإن تلك الوكالة تقوم بمجموعة من الجهود التي تخص المحافظة على الأوقاف وصيانتها وتنمية مواردها واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحصيل غلالها وتعويضاتها وتوجيه أموال الأوقاف لوجوه الخير وأعمال البر وفقاً لما نصت عليه شروط الوقف بالإضافة إلى استنهاض همم أفراد المجتمع والموسرين ليسهموا في مجالات الأوقاف المختلفة والعمل على تجديد صيغ الوقف الحديث بما يلائم متطلبات العصر. ويتبع لوكالة الوزارة لشؤون الأوقاف عدد من الإدارات منها إدارة خاصة تسمى الإدارة العامة للشؤون الخيرية والتي تشمل على شعبة الأربطة وشعبة المساجد وشعبة الشؤون الاجتماعية وشعبة التعليم والدعوة بالإضافة على عدد من المؤسسات الخيرية مثل مدارس تحفيظ القرآن وندوة الشباب المسلم وغيرها مما لم يرد ذكره.

-3صناديق التسليف التي وفرتها حكومتنا الرشيدة وهي تقدم عدداً كبيراً من التسهيلات لراغبي الزواج أو ترميم المساكن أو شراء أثاث أو غير ذلك من التسهيلات التي يحتاجها بعض الناس من ذوي الدخل المحدود.

-4جمعيات البر والجمعيات الخيرية:

لاشك أن الجمعيات الخيرية والتي يزيد عددها على 247جمعية في جميع أنحاء المملكة بالإضافة إلى 27مؤسسة خيرية خاصة تؤدي مهاماً وأدواراً رئيسية ونشطة في مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة وذلك بهدف تقديم المزيد من الخدمات للمواطنين في بيئاتهم المحلية وتعمل الجمعيات الخيرية على الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي لسكان المناطق التي تقوم على خدماتها ومن المعروف أن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تقوم بتشجيع جهود تلك الجمعيات وانتشارها وزيادة عددها ودعمها مادياً وفنياً وإدارياً وعلى العموم فإن الجمعيات تقوم بمجموعة من الإنجازات لعل من أهمها الاهتمام في مجال رعاية الطفولة ومجال العجزة والمعوقين ومساعدة المحتاجين والمعوزين وكذلك تعمل في مجال التعليم والتدريب والتأهيل بالإضافة إلى عملها في المجال الصحي والثقافة العامة والإسكان الخيري وتحسين المساكن وكذلك العناية بالمرافق وتقديم الخدمات والمساعدات المتنوعة وكذلك رعاية الشباب بالإضافة إلى المجالات الأخرى التي لم يرد ذكرها.

وكما أشرنا في مقالة سابقة فإن الجهات التي تعمل في مجال العمل الخيري في الداخل تخضع للإشراف من قبل عدة جهات في مقدمتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد وكذلك وزارة الداخلية ووزارة الصحة والهلال الأحمر السعودي وغيرها من الجهات. ناهيك عن وجود عدد من المؤسسات الخيرية المستقلة ومثل ذلك الوضع لا يساعد على توحيد الأنظمة ناهيك عن أنه ربما يشتت الجهود ويقلل من فعاليتها.

-5المؤسسات الخيرية المستقلة: وهي التي أوردنا عدداً منها في مقال سابق وهي تقوم بعدد من الجهود الخيرية الملموسة مثل إنشاء الوحدات السكنية وتوزيعها على المحتاجين وخير مثال ما قامت به مؤسسة الملك فيصل الخيرية وكذلك ما تقوم به مؤسسة الأمير سلطان بن عبدالعزيز الخيرية والتي أقامت عدداً من الجمعيات السكنية ووزعتها على المستحقين في بعض مدن المملكة ناهيك عمّا تفعله مدينة سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية من جهود مشكورة في سبيل مساعدة المحتاجين إلى خدماتها. إن مثل تلك المدينة مثال ونموذج للعمل الخيري المنظم. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هناك عدداً من المؤسسات الخيرية الحديثة التأسيس التي سبقت الإشارة إليها والتي سوف تساهم بدون شك في الجهود المبذولة من أجل مساعدة المحتاجين إلى خدماتها.

-6صندوق مكافحة الفقر الذي تم إنشاؤه بعد مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني - حفظه الله - بعد زيارته للفقراء في مساكنهم دون ترتيب مسبق وهذا الصندوق

سوف يكون له أهمية كبيرة كواحد من المحاور التي سوف تعنى بهذا الموضوع خصوصاً أنه بدأ يتلقى كثيراً من التبرعات المجزية ومازال والتي سوف تجعله عنصراً فاعلاً في ذلك المجال إن شاء الله.

مما تقدم يتضح أن العمل على تحسين وضع الفقراء يتم على جبهات متعددة لكن دون تنسيق ودون دراسات ميدانية وإحصائية ودون وضع قاعدة معلومات تمكن من التعامل بصورة أفضل مع تلك الشريحة من أبناء المجتمع، ناهيك عن دراسة مسببات الفقر بالإضافة إلى أن أهم أسلوب في مكافحة الفقر هو تطبيق الشعار الذي يقول: "علينا أن نساعد الناس لكي يساعدوا أنفسهم" بمعنى آخر أن مكافحة الفقر يجب أن تتجه نحو أسلوب تأهيل المحتاجين القادرين على الكسب والعمل أما غير القادرين عليه من ذوي الاحتياجات الخاصة مثل العجزة والمعوقين والمرضى وغيرهم فلهم وضعهم الخاص.

إن الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال العمل الخيري خصوصاً تلك التي تطبق نظاماً اجتماعياً شاملاً ومتكاملاً مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها يعتبر أمراً هاماً بشرط أن يتوافق ذلك مع معطياتنا العقدية والثقافية والاجتماعية ذلك أن لديهم من الوسائل والأساليب ما يمكن الاستفادة منها. وفي سبيل تحقيق أكبر قدر ممكن من النجاح لرفع مستوى المعيشة لشريحة معروفة من المجتمع وهي شريحة الفقراء وكذلك في سبيل تنمية اجتماعية متكاملة فإنه يحسن تجميع القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالعمل الخيري والتنمية الاجتماعية بجهاز واحد تكون مهمته توحيد الأنظمة وتوحيد أساليب الصرف وتصنيف المستفيدين والحث على مزيد من العمل الخيري بالإضافة إلى الإشراف على العمل الخيري الأهلي في الداخل والخارج بصورة أكبر من ذي قبل ووفق متطلبات المرحلة التي تمر بها الأمة.

مما تقدم يتبين أن إنشاء جهاز حكومي يجمع الجهات ذات العلاقة بالعمل الخيري والتنمية الاجتماعية مثل الأوقاف،

والشؤون الاجتماعية، والإشراف على الجمعيات والمؤسسات الخيرية والعمل الخيري بصورة عامة في الداخل والخارج يعتبر أمراً هاماً وهذا الجهاز يمكن أن يكون على شكل وزارة مستقلة تحمل اسم "وزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية والخيرية" أو "وزارة الشؤون الاجتماعية والخيرية والأوقاف". إن جمع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية والعمل الخيري سواء ما ورد ذكره منها أو غيرها مما لم يرد ذكره في إدارة واحدة يعتبر أمراً ايجابياً ذلك أن مثل ذلك الجهاز الجديد سوف يتمكن من جعل التنمية الاجتماعية والعمل الخيري يتكاملان مع بعضهما البعض بدلاً من أن تكون عناصر ذلك المشروع التنموي موزعة على أكثر من قطاع حكومي ناهيك عن تسهيل عملية التخطيط ووضع البرامج والتطوير بصورة أكثر عصرية لكل جزيئات العمل الخيري سواء منها الأوقاف أو الجمعيات الخيرية أو غيرها من وسائل العمل الخيري وذلك في سبيل الوصول إلى تنمية اجتماعية متكاملة يأتي في مقدمة اهتماماتها تحسين مستوى المعيشة لشريحة معتبرة من شرائح المجتمع وهم الفقراء. وفق الله حكومتنا الرشيدة إلى كل ما فيه خير للبلاد والعباد وسدد على طريق الخير خطاهم وحفظ هذه الأمة من كل مكروه. والله المستعان.